بسم الله الرحمن الرحيم

تجربة تدريس مادة تحليل اقتصادي إسلامي متقدم (قصد ٥٥١)

بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبدالعزيز

إعداد: د. أحمد مهدي بلوافي

باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد،،،

فقد طلب الإخوة الزملاء في معهد الاقتصاد الإسلامي تدوين تجربة الذين باشروا تدريس "مواد" الاقتصاد الإسلامي في جامعات المملكة، وذلك بغرض تبادل وجهات النظر والإثراء في هذا المجال الحيوي الذي لم ينل حظه بالقدر الكافي على المستوى التعليمي– من خلال الواقع العملي والمعايشة – لا من خلال التنظير والاقتراح فحسب.

انطلاقاً مما سبق وبناء على التجربة القصيرة – عامين دراسيين (١٤٢٩/١٤٣٠هـ و١٤٣٣/١٤٣٤هـ)– التي قمت بها من خلال تدريس مادة "**تحليل اقتصادي إسلامي متقدم (قصد ٥٥١)**" لطلبة الماجستير في الاقتصاد، بقسم الاقتصاد التابع لكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملكة عبدالعزيز، سأحاول في هذه الورقة التي كتبت على عجل كمسودة أولية التعريج – قدر الإمكان– على النقاط التي أعدها الإخوة في المعهد والتي أدرجتها في الملحق الثاني (٢) من الورقة. ومما يجدر التنبيه عليه أنني استعنت بشكل كبير بإجابات الطلبة على الاستبيان (ملحق ٣) الذي وزعته عليهم يوم الاختبار النهائي، وذلك لقناعتي بأهمية الإستعانة برأي الطلبة في العملية التعليمية. وعلى الرغم من أهميته يبقى الاستبيان وسيلة عليها العديد من الملاحظات لاستخلاص المعطيات الأولية (Primary) بشأن ظاهرة ما، وخاصة إذا تعلق الأمر بعلاقة لها خصوصيتها وحساسيتها كعلاقة الطالب والأستاذ. علاوة على

ذلك فإن الأسئلة التي وردت في الاستبيان أُعدت بشكل بسيط لغرض التقييم الشخصي وليس لعرضه كتجربة تدريسية.

١. دوافع تدريس المادة

كما تعلمون فإن مبادرة لقاء رؤوساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة –والذي نعقد اجتماعه الحادي عشر– انطلق منذ ما يزيد عن ربع قرن[١] كانت بداية الفكرة فيه تهدف إلى تطعيم المواد التقليدية التي تدرس في القسم – أي قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز– ببعض الإدخالات الإسلامية، ولذا كانت أولى المذكرات عن "تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور الاقتصاد الإسلامي"، أو بالأحرى بعض الإرشادات لمدرس هذه المادة لكيفية إدخال البعد الإسلامي، ثم اتبعت بمذكرات أخرى عن المالية العامة، والنقود والبنوك وغيرهما. فلا غرابة إذن أن يطرح القسم بعض المواد عن الاقتصاد الإسلامي في برامجه إنْ على مستوى الباكالوريوس أو على الماجستير، وخاصة أن القسم كان له قصب السبق في تدريس "الاقتصاد الإسلامي" كمادة مستقلة ضمن برامجه منذ ستينيات القرن الميلادي الماضي[٢]. هذا على المستوى المؤسسي، أما على المستوى الشخصي فكان الطلب من أخي د. إبراهيم أبو العلا في العام الدراسي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ لأقوم بتدريس المادة نيابة عنه، وفي هذا

(١) عقد أول اجتماع عام ١٤٠٥هـ، وكان موضوعه "تدريس مبادئ الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي"، أما الاجتماعان الثاني (١٤١٢هـ) والثالث (١٤١٣هـ) فكان موضوعهما "تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي". وقد أثبت بعض توصياتهما في الملحق الأول (١) من الورقة.

(٢) ذكر ذلك الأستاذ محمد شوقي الفنجري في الورقة التي قدمها للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي أقامته جامعة الملك عبدالعزيز عام١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، والتي كانت بعنوان "المذهب الاقتصادي في الإسلام"، وأشار الفنجري إلى أن جامعة الأزهر كانت أولى الجامعات في العالم العربي والإسلامي التي أدخلت "الاقتصاد الإسلامي" كمادة مستقلة عام ١٩٦١م، أما جامعة الملك عبدالعزيز فكانت الجامعة الثانية باتخاذ ذات الخطوة في عام ١٩٦٧م؛ أي قبل انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بحوالي عشر سنين. [المصدر: "**الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي**"، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص. ٧٣].

العام كان الطلب من رئيس القسم الدكتور عصام حابس لأقوم بتدريس المادة، وقد وافقت على أداء هذه المهمة من باب الإفادة والإستفادة بالدخول في عالم التدريس بالمملكة الذي له طعمه ومذاقه الخاص، وله عقباته وتبعاته الخاصة كذلك.

٢. **منهجية إعداد المقرر التدريسي وتحديد مفردات المادة.** نظراً لضيق الوقت الذي طلب فيه مني تدريس المادة، في كلا العامين فقد استفدت من بعض ما قدم لي الدكتور إبراهيم من مراجع وخاصة المرجع الرئيس الذي كان يعتمد عليه ألا وهو كتاب "**النظرية الاقتصادية الإسلامية: اتجاه تحليلي**"، ليوسف الزامل وبوعلام بن جيلالي[٣]، كما استفدت من مادة زودني بها الزميل د. عبدالقادر شاشي الذي سبق له التدريس بالقسم. ومع كل ذلك فقد حاولت أن أسلك الطريق الآتي لإعداد منهج المقرر وضبط مفرداته:

- تحديد الأهداف العامة للمقرر (لم أزود بهذا العنصر من قبل القسم أو غيره).
- تحديد نواتج تعليمية عامة للمقرر، وفي بعض الأحيان لبعض مفرداته. وهذا أيضاً مما لم أزود به. استشعاراً مني بأهمية هذين العنصرين لرسم "خارطة" الطريق للمقرر فقد ضمنت الاستبيان لمعرفة آراء الطلاب في مدى وضوح الأهداف، وخدمة عناصر تقديم مواد المقرر لهذه الأهداف فكانت الإجابة على السؤالين ١ و٢ كما هو مثبت في الشكلين (١) و(٢) في الملحق الرابع (٤)[٤].

تظهر الإجابات أن الأهداف كانت واضحة بشكل جيد، وأن ما قدم من محاضرات وما وزع من مواد أخرى خدمت الأهداف. وهذا أمر طيب، لكن الأهم من ذلك، ما علاقة هذه الأهداف بالأهداف العامة للبرنامج؟ هل تخدمها بشكل جيد ومتكامل أم أن المادة

---

(٣) طبع طبعة وحيدة عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦)، ولم أر له طبعة ثانية.

(٤) بلغ عدد الطلبة والطالبات في العام الدراسي ٣٠/٢٩هـ ستة عشرة، وبلغ عدد الإجابات اثنتي عشرة (١٢) إجابة، في حين بلغ عدد الطلبة والطالبات في عام ٣٤/٣٣هـ سبعة عشر (١٧)، وأجاب الجميع على الاستبانة.

تقدم بشكل معزول عن بقية المقررات في البرنامج؟ وما أهمية ما يطرح في المقرر بالنسبة لمستقبل الطلبة العلمي والعملي؟ في الحقيقة هذه التساؤلات تشكل أحد العقبات المهمة التي ينبغي أن تولى لها أهمية قصوى من حيث التواصل والتنسيق بين أساتذة المقررات المختلفة عن طريق منسق البرنامج أو غيره.

٣. مدى ارتباط المادة التعليمية بإنتاج البحث العلمي (مواكبة آخر تطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي). هذا عنصر جد مهم لكي يكون هناك استفادة مما يقدم من أبحاث رصينة تتناول قضايا حيوية؛ علمية وعملية تفيد التطور المعرفي للحقل، والواقع العملي لمشكلات المجتمعات الإسلامية بخاصة، والمجتمعات الإنسانية بعامة. وقد سعيت إلى تقديم شيء ما في هذا المجال. ففي العام الأول (٢٩/٣٠هـ) كان موضوع الأزمة طاغياً وحديث الساعة، لذا أوليت له عناية من خلال تسليط الضوء على بعض أبعاده في المحاضرات، ومن خلال الأبحاث القصيرة التي طلبت من الطلبة والطالبات إعدادها. وفي العام الثاني (٣٣/٣٤هـ) عززت ما سبق من خلال الأبحاث التي طلبت من الطلبة إعدادها، وأضفت خطوة أخرى تمثلت في استضافة أحد الإخوة الأفاضل وهو الدكتور سامي السويلم – حفظه الله – لالقاء محاضرة عن "**الاقتصاد الإسلامي في عالم مركب**"، وقد كانت تجربة جد مفيدة حيث أن المادة التي قدمها الدكتور سامي عَرَّفت الطلبة على أداة تحليلة يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد الإسلامي، بدل الاقتصار على أدوات المدرسة النيوكلاسيكية في صيغته التقليدية القائمة على بعض الفرضيات التي أصبحت محل نظر ومثار جدل ككفاءة الأسواق وتعظيم الربح والتوازن العام، مع إغفال جوانب مهمة في السلوك الاقتصادي المعقد للإنسان. كما أنها –أي المحاضرة– لفتت انتباههم إلى أهمية المتابعة والمواكبة لمستجدات الاقتصاد التقليدي، مع ضرورة الانفتاح على المدارس المختلفة بدل "التخندق" في فكر مدرسة معينة. وذكرتُ إثر ذلك للطلبة بأن مثل هذه الموضوعات لها أهمية ليس على مستوى تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي فحسب، بل على مستوى مواد الاقتصاد التي

تدرس في جامعاتنا، والتي عادة ما يجمد فيها الأستاذ على ما ألف تدريسه لسنين طويلة، مما يطرح ضرورة مواكبة المدرس للبحث العلمي لكي يقدم للطلاب آخر ما تم التوصل إليه في المادة. ومما يعضد أهمية المواكبة وتناول قضايا حيوية ما جاء في أجوبة بعض الطلبة على الأسئلة التاسع (٩)، والعاشر (١٠)، كما هو موضح في الجدول (١) أدناه:

جدول (١) – بعض أجوبة الطلبة على السؤالين التاسع والعاشر من الاستبيان

أذكر(ي) ثلاثة أشياء أعجبتك في المادة (س. ٩)	اقترح(ي) ثلاث عناصر تراها/ترينها مفيدة لتطوير المقرر (س، ١٠)
• مناقشة مواضيع معاصرة مثل الأزمة المالية، وتناوله من جوانب مختلفة. • الأفكار الجديدة في آخر محاضرة[٥]. • التركيز على الواقع وربطه بمحتوى المادة من حيث مناقشة المشكلات الحالية[٦]	• زيارة ميدانية لبعض المؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية للاطلاع على آخر ما عندهم من مستجدات خاصة المنتجات المالية الإسلامية

٤. مدى تنوع وسائل عرض المادة (التعليم التفاعلي). لقد احتل أسلوب العرض التقليدي حيزاً معتبراً كوسيلة رئيسة في تقديم المادة، وهذا مما قد يؤخذ على المدرس في هذا الصدد، لكن حصل تقدم كبير بين السنتين الأولى (ربما بلغت نسبة العرض بالطريقة التقليدية[٧] حوالي ٧٠%[٨]، في هذه السنة)، والثانية (انخفض مستوى العرض التقليدي إلى حوالي (٥٠٪)، في هذا العام) حيث استفدت من الملاحظات التي أبداها بعض الطلبة حول اعتماد أسلوب تقديم العروض عن الأبحاث، بدل الاقتصار على كتابتها ليتمرن الطلبة على عرض أفكارهم وقناعاتهم والدفاع عنها

(٥) ذكرت هذه الإجابة في العام الدراسي ٣٠/٢٩هـ.
(٦) ذكر في العامين الدراسيين.
(٧) أعني بهذا الوسيلة التي يكون فيها العرض من قبل الأستاذ بشكل رئيس، ومع ذلك لم تخل العروض من تدخل للطلبة بالسؤال والاستيضاح وفي بعض الأحيان بالنقاش والإضافة بما لديهم من معلومات أو خبرات.
(٨) يجب التعامل مع هذه النسبة والتي بعدها على أنها أمر تقريبي وليس فاصلاً بشكل دقيق.

ليستفيدوا من الملاحظات التي قد تُذكر لهم من خلال العرض في ما يكتبون أو يعرضون في هذه المادة أو غيرها، وكذلك تنويع مواضيع الأبحاث القصيرة التي يقدمها الطلبة.

٥. **مدى تحديث المادة بناء على التطورات التي تم استحداثها في تدريسها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.** ذكرت في النفطة الثالثة (٣) أعلاه ما يشير إلى هذا الأمر من خلال تغطية بعض المواضيع المعاصرة والمهمة كالأزمات المالية، والتي لم تعر لها أهمية في الكتب التدريسية التقليدية، وكذلك استعراض تجربة أحسب أنها مهمة في التعاون بين المنتسبين لحقل الاقتصاد الإسلامي، والاستفادة من خبرات بعضهم، خاصة الباحثون الذين قد تكون متابعاتهم أحدث وأعمق من الذين استهلكتهم متطلبات التدريس؛ من تحضير، وتصحيح وغيرهما، و قد يمتلك البعض من أولئك الباحثين لغات أجنبية تسمح لهم الإطلاع على آخر المستجدات في الاقتصاد التقليدي مما قد يساهم في فتح آفاق جديدة لاسيما عند المقارنة بين انتاج المدرستين الأنجلوساكسنونية والفرانكوفونية. هذا المسلك ينبغي أن يعضد بشكل مؤسسي مدروس وأن تطعم به المقررات الدراسية بشكل أكبر لأن مسيرة أدبيات الاقتصاد الإسلامي السابقة أظهرت خللاً واضحاً في هذا المضمار.

٦. **المعوقات والتحديات في البيئة التعليمية (المنهج – الطالب – المدرس – الجامعة).** أعتقد أن مسألة الكتب الدراسية المعدة بشكل جيد أمر سُلِّط عليه الضوء بما فيه الكفاية من بقية الزملاء، وهو أمر حاول المعهد و لا يزال، و كذا غيره أن يخترقوا مجاله إلا أن ما يُطمح إليه لا يزال بعيد المنال. إن كان من إضافة في هذه الجزئية فإنها تتمثل في ذكر بعض الطلبة والطالبات في إجاباتهم إلى "صعوبة" فهم بعض المراجع، ومن ثم يرون حذفها، وخاصة بعض الكتب المترجمة. وفيما يتعلق بأمر الطلاب فأود الإشارة إلى تحد واجهته في هذا الصدد ويتمثل في تنوع تخصصاتهم وخلفياتهم العلمية (اقتصاد، وإدارة، وتمويل) مما جعل معادلة تقديم مادة تقترب من

مستوى الدراسات العليا في المواد "المتقدمة" صعب المنال. وقد تبدى هذا الأمر من خلال الأسئلة والنقاش الذي كان يسبق عرض بعض المحاضرات للاستفسار عن بعض الأساسيات التي تتعلق بأدوات التحليل المستخدمة في الاقتصاد التقليدي مثل منحنيات السواء، والمرونة السعرية وغيرهما. كما يتضح الأمر بعض الشيء من خلال إجابة الطلاب على السؤال الخامس (الشكل ٥ في الملحق الرابع)، والسابع (الشكل (٧) في الملحق الرابع). ولاشك في أن "حداثة" المادة بالنسبة للطلاب الذين لم يدرسوا مثلها بشكل منهجي في مراحلهم الجامعية السابقة يفسر استفادتهم الكبيرة مما قدم لهم من موضوعات، وما أعدوه من أبحاث قصيرة (إجابات السؤال السادس (شكل ٦ في الملحق الرابع تعضد هذا الأمر). وأخيراً يبدو أن المادة كانت مثيرة للتفكير والفضول بالنسبة لهم (إجابات السؤال الرابع (شكل ٤ في الملحق) تشير إلى ذلك، كما أن إجابات السؤال الثاني عشر (شكل ١٢ في الملحق) أظهرت أن عدداً لا بأس به أبدوا استعداداً لأخذ مواد مثل هذه المادة إذا اتيحت لهم فرصة ذلك، وهذا عنصر غاية في الأهمية لما يشكله من عامل استقطاب عناصر شابة للحقل لضمان الاستمرارية بين الأجيال، وربما التطوير والإبداع بإذن الله في المستقبل، لأن الشباب هم الركيزة الأساسية في التغيير.

٧. **الخاتمة.** استعرضت في هذه المسودة التي كتبت على عجل –كما أسلفت في المقدمة– تجربتي في تدريس مادة "**تحليل اقتصادي إسلامي متقدم (قصد ٥٥١)**" التي يطرحها قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، ومن أجل استخلاص بعض الدروس المستفادة من هذه التجربة استعنت بإجابات الطلبة والطالبات على الاستبانة التي أعددتها لأخذ مرئياتهم ووجهات نظرهم بشأن تدريس هذه المادة، وذلك حتى تكون التجربة موضوعية إلى حد ما؛ أي نتناول إيجاباتها وسلبياتها على حد سواء. وما لم تكن عندنا هذه الروح والشفافية في استعراض تجاربنا فإننا لانستطيع الرقي بالمستوى المعرفي للحقل بالشكل المرجو. من خلال هذا

الاستعراض يمكن تسجيل المقترحات والتصورات التالية لتطوير التدريس في هذا الحقل على مستوى جامعات المملكة، وربما غيرها:

❖ العناية من قبل الأقسام، خاصة تلك التي تطرح برامج متكاملة ومستقلة عن الاقتصاد الإسلامي بإعداد ملفات دقيقة شاملة عن كل مادة من حيث: مسماها، وأهدافها، ونواتجها التعليمية، ومفرداتها، والمراجع الأساسية والإضافية على أن تشمل مقالات علمية حديثة تتناول بعض القضايا المستجدة في الحقل. ومما قد يسهل مهمة إعداد ملفات كهذه الاستعانة بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي على المستوى المحلي (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي) والعالمي، لتحقيق قدر مُعيَّن من الجودة، والنمذجة (Standardization)، للتقليل من آثار "الارتجال" و "التشتت" والتباين الكبير في ما يطرح من مادة في مقررات الاقتصاد الإسلامي، والتي عادة ما تُطبع بقناعة الذي يتولى التدريس وخلفيته العلمية، وربما العملية؛ فإن كان اقتصادياً ربما مال أكثر إلى القضايا الاقتصادية المجردة، وإن كان شرعياً ربما اتجه أكثر للقضايا الشرعية الصرفة ليقدم "الاقتصاد الإسلامي" كفرع من فروع الفقه، وإن كان قانونياً ربما أولى اهتماما أكبر للمسائل القانونية، وقل مثل ذلك على البقية الباقية من التخصصات، ليعيش حقل الاقتصاد الإسلامي وضعاً مضطرباً غير مستقر كما هو الشأن في الاقتصاد التقليدي.

❖ تفعيل التوصيات التي وردت في اللقاءين الثاني (١٤١٢هـ)، والثالث (١٤١٣هـ)، فيما يتعلق بالتنسيق وتبادل الخبرات بشكل مستمر يؤتي ثماره وأكله. وفي هذا الصدد يمكن ذكر جملة من الوسائل المحددة: تبادل ما يصدر من جديد أولاً بأول (كتاب، مقال، أو ورقة علمية او غيرهما)، التنبيه على آخر المستجدات في الاقتصاد التقليدي، وربما التفكير في ترجمة ما يكون مفيداً لتحديث المقررات وتجديد مفرداتها، والتنسيق لدعوة الأساتذة فيما بينهم أو لغيرهم للتنويع في العرض، وعرض الجديد،

وربما لطرد السآمة والملل التي قد تطرأ على الطلاب وربما حتى على بعض المدرسين.

❖ تشكيل ملتقى لمدرسي مواد الاقتصاد الإسلامي[٩] على مستوى جامعات المملكة ثم العمل على توسيعه بشكل تدريجي على المستوى الإقليمي ثم العربي والإسلامي والعالمي.

❖ العمل على إيجاد هيئة عالمية للاعتماد الأكاديمي لمواد الاقتصاد الإسلامي و برامجه[١٠] بما في ذلك برامج التمويل التي تحتل حيزاً أكبر، وأن يكون مقر هذا العمل المؤسسي أحد المراكز العريقة كمعهد الاقتصاد الإسلامي (IEI)، على أن ينسق مع غيره من الأطراف ذات العلاقة سواء في داخل المملكة أو في خارجها.

(9) Islamic Economics Teaching Forum (IETF).
(10) International Accreditation Association for Islamic Economics Modules and Programs (IAAIEMP).

ملحق (١) من توصيات اللقائين الثاني والثالث
من لقاءات رؤساء الأقسام والتي كان موضوعهما
"تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي"

من توصيات الاجتماع الثاني (١٤١٢هـ)

١- التوصية بمتابعة تحسين وتطوير مقررات الاقتصاد الإسلامي.

٢- تبادل الخبرات بين أقسام الاقتصاد، لاسيما ما يتعلق بإعداد المناهج والمواد التدريسية لمقررات الاقتصاد الإسلامي.

٣- تشجيع الأساتذة في أقسام الاقتصاد بالإطلاع على المفاهيم الإسلامية والفقهية ذات العلاقة بالمقررات الاقتصادية التي يدرّسها هؤلاء الأساتذة.

٤- التوصية بعقد دورات تدريبية مكثفة في الفقه للاقتصاديين.

٥- تطوير الاثبات (البيبلوغرافيا) المتعلقة بالفكر الاقتصادي الإسلامي لدعم التأليف في مواد الاقتصاد الإسلامي.

٦- الاهتمام بالجانب الواقعي والتطبيقي للاقتصاد الإسلامي وتوجيه الدراسات والبحوث والرسائل العلمية في هذا الجانب.

٧- الاهتمام بجمع الرسائل العلمية في موضوعات تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات وتوفيرها للدارسين والباحثين.

من أهم توصيات الاجتماع الثالث (١٤١٣هـ)

١. يوصي المجتمعون باعتماد الأبواب الأربعة الأولى كما جاءت في التوصيف الوارد في الورقة المعدة من قبل لجنة المناهج بالمركز حول مفردات مادة الاقتصاد الإسلامي التي تدرس في جامعات المملكة كمتطلب كلية. وهذه الأبواب تشمل الموضوعات التالية:

الباب الأول: مقدمة تتناول الموضوعات التالية:

- أهمية الموضوع.
- مفهوم النظام والمذهب والعلم والسياسة الاقتصادية.
- موقع النظام الاقتصادي الإسلامي من النظام الإسلامي الشامل.
- أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.
- المشكلة الاقتصادية.

الباب الثاني: الحرية الاقتصادية، تدخل الدولة، السياسات الاقتصادية.

الباب الثالث: الملكية.

الباب الرابع: التوزيع.

٢. يوصي المركز وجميع أقسام الاقتصاد بتشجيع أعضاء هيئة التدريس بإعداد ملاحق للموضوعات التالية والواردة في الورقة المعدة من قبل لجنة المناهج بالمركز. وهذه الملاحق تشمل:

- النظام النقدي والمصرفي: ويلحق بمادة النقود والبنوك.
- النظام المالي: ويلحق بمادة المالية العامة.
- التنمية الشاملة: ويلحق بمادة التنمية الاقتصادية.
- العلاقات الاقتصادية : ويلحق بمادة الاقتصاد الدولي.

٣. يوصي المجتمعون المركز باختيار مواد معينة وعمل مفردات تفصيلية لها وإرسالها للأقسام للإطلاع عليها، على أن تناقش الصيغة النهائية لها في اجتماع قادم إن شاء الله.

٤. للتغلب على انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس الراغبين في تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي، يوصي المجتمعون بندب مدرسين من جامعات معينة للتدريس في جامعات أخرى. وفي هذا الإطار يمكن التعاون بين جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كما يمكن التعاون بين جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة أم القرى بمكة المكرمة .. وهكذا.

٥. يوصي المجتمعون أقسام الاقتصاد بإدخال مادة فقه المعاملات المالية ضمن المقررات الدراسية نظراً لأهمية هذه المادة لخريجي كليات العلوم الإدارية، كما يوصي المجتمعون المركز بوضع توصيف تفصيلي لمفردات هذه المادة.

٦. يوصي المجتمعون المركز بدراسة إمكانية تنظيم دورات شرعية لأعضاء هيئة التدريس المهتمين بموضوعات الاقتصاد الإسلامي في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في المملكة.

ملحق (٢) العناصر التي طلب الإخوة في معهد الاقتصاد الإسلامي الكتابة عنها

١. دوافع تدريس المادة.
٢. منهجية إعداد المقرر التدريسي وتحديد مفردات المادة.
٣. مدى ارتباط المادة التعليمية بإنتاج البحث العلمي (مواكبة آخر تطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي)
٤. مدى تنوع وسائل عرض المادة (التعليم التفاعلي).
٥. مدى تحديث المادة بناء على التطورات التي تم استحداثها في تدريسها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
٦. المعوقات والتحديات في البيئة التعليمية (المنهج – الطالب – المدرس – الجامعة)
٧. الفجوة العلمية/العملية بين نظرية الاقتصاد الإسلامي والممارسات الفعلية وكيفية التعامل معها.
٨. مقترحات تطوير المادة على ضوء التجربة الشخصية لأستاذ المادة.
٩. أية عناصر أخرى ذات صلة مباشرة ومفيدة في تحقيق الهدف، على أن يتم عرضها بطريقة علمية مركزة بعيدة عن الإسهاب وكثرة الاستطراد غير المفيد.

ملحق (٣) الاستبيان الذي وزع على الطلبة

الرجاء الإجابة بكل تجرد وإخلاص مع عدم ذكر الاسم. (الرجاء وضع علامة √ في الخانة المناسبة).

١- هل كانت أهداف المادة التي وضحها الأستاذ في بداية المقرر:

واضحة جداً O واضحة O واضحة إلى حد ما O غير واضحة O

٢ – هل المحاضرات التي قدمت والمقررات التي وزعت خدمت أهداف المادة بشكل:

جيد جداً O جيد O مقبول O إلى حد ما O

٣- كيف كان عرض الأستاذ لموضوعات المادة:

جيد جداً O جيد O مقبول O دون المستوى O

٤- هل كانت المادة مثيرة للتفكير لديكَ:

إلى حد كبير O إلى حد ما O لا لم تكن O

٥- قبل دراستكَ هذه المادة هل كانت لديكَ معلومات عن موضوعها:

معلومات كثيرة O بعض المعلومات O لم يكن لدي O

٦- بعد أخذ المادة هل استفدت من موضوعاتها:

كثيراً O إلى حد ما O قليل جداً O لا لم أستفد O

٧- كيف وجدت هذه المادة مقارنة بالمواد التي درستها في هذا الفصل:

صعبة O مثل بقية المواد O أسهل O

٨- كم عدد المحاضرات التي حضرتها:

O% ١٠٠ O % ٨٠ O% ٥٠ O%٢٠

٩- أذكر(ي) ثلاثة أشياء أعجبتك في المادة:

١ –

٢-

٣-

١٠- اقترح(ي) ثلاث عناصر تراها/ترينها مفيدة لتطوير المقرر:

١-

٢-

٣-

١١- أذكر مواضيع تراها/ترينها غير مفيدة في المنهج وتقترح(ين) حذفها:

١-

٢-

٣-

١٢- هل ترغب/ترغبين في أخذ مواد شبيهة بمادة المقرر:

جداً O إلى حد ما O لا أرغب O

ملحق (٤) نتائج الاستبيان الذي وزع على الطلبة والطالبات

شكل (١) نتائج الأجوبة على السؤال الأول في الاستبيان

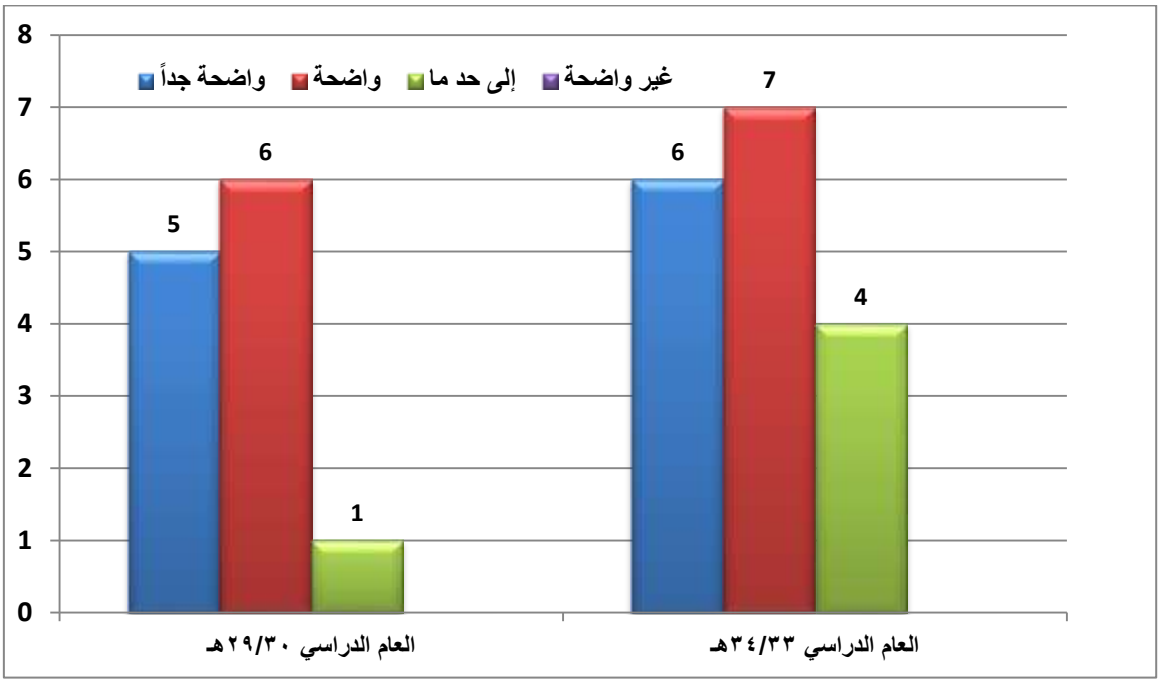

شكل (٢) نتائج أجوبة الطلبة على السؤال الثاني في الاستبيان

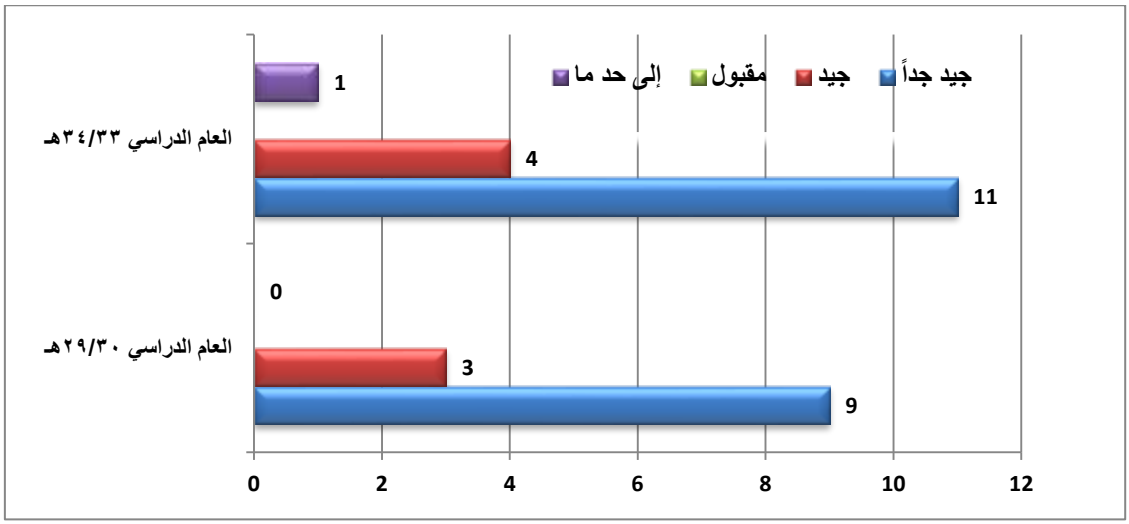

شكل (٣) نتائج الأجوبة على السؤال الثالث

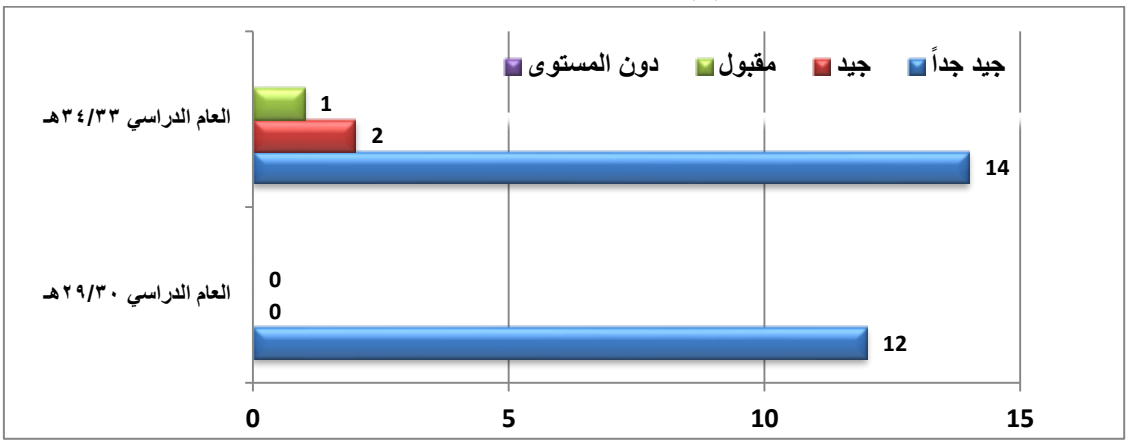

شكل (٤) نتائج الأجوبة على السؤال الرابع

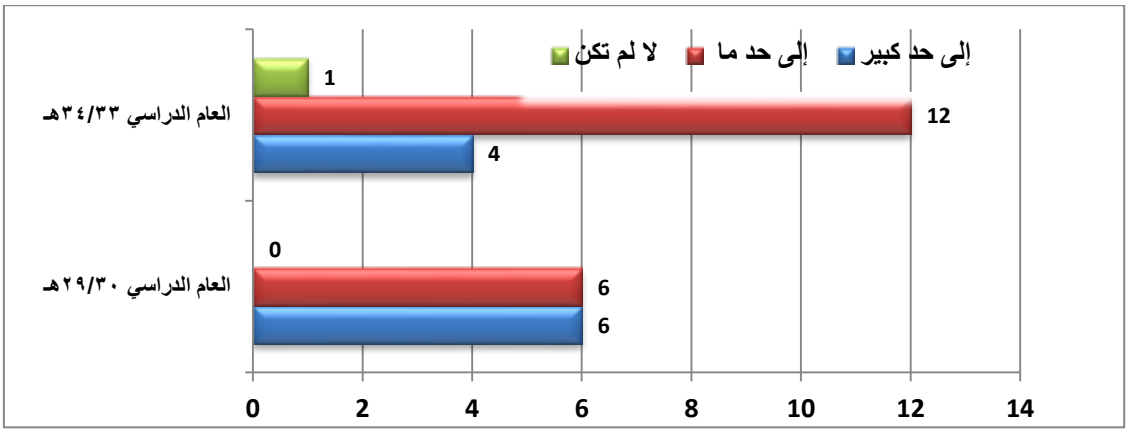

شكل (٥) نتائج الأجوبة على السؤال الخامس

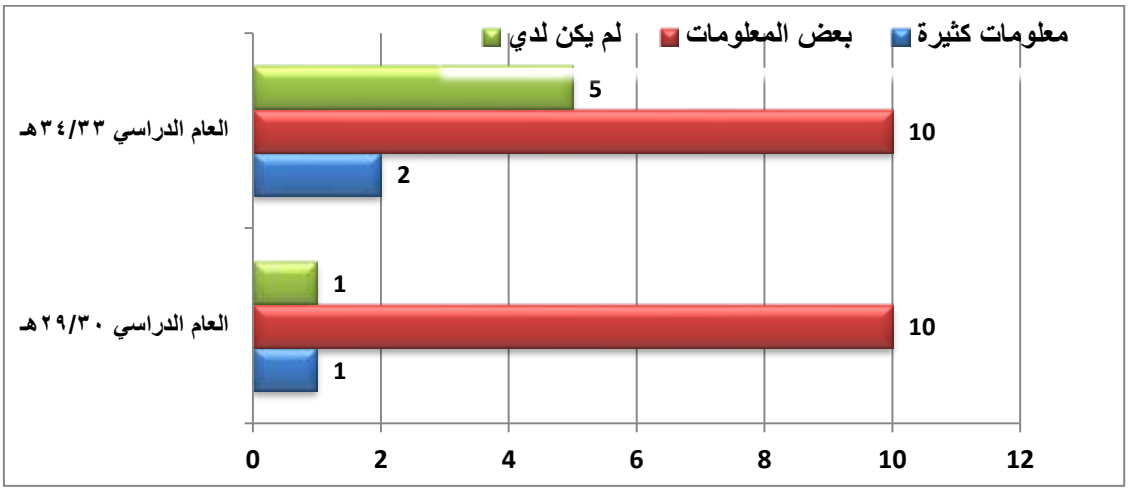

شكل (٦) نتائج الأجوبة على السؤال السادس

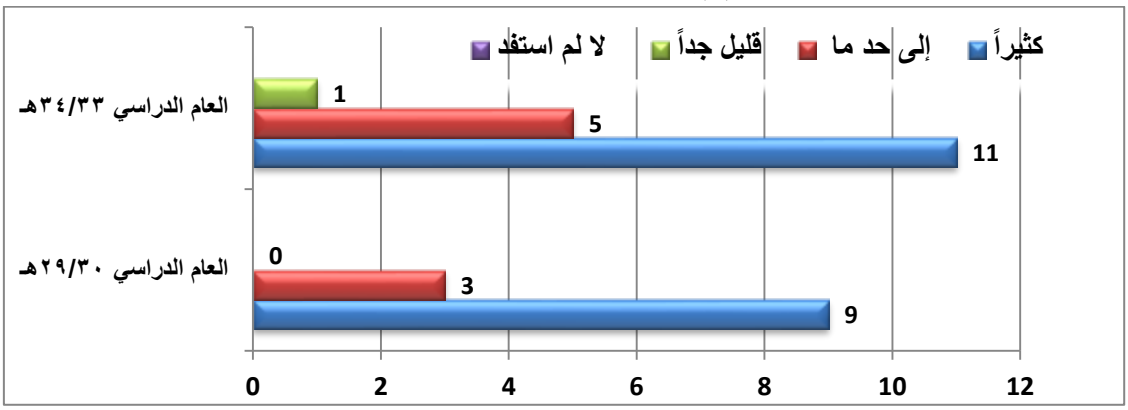

شكل (٧) نتائج الأجوبة على السؤال السابع

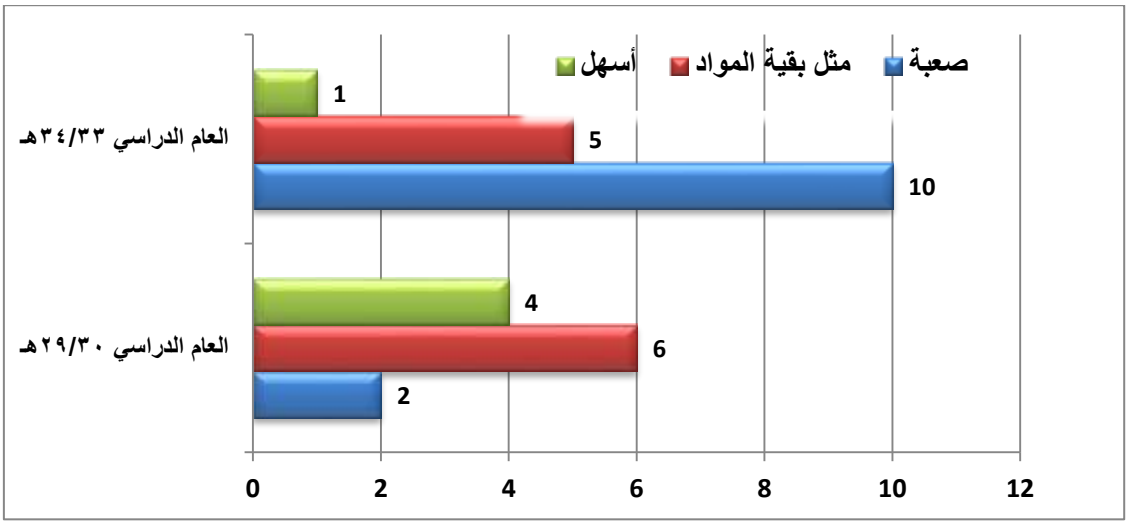
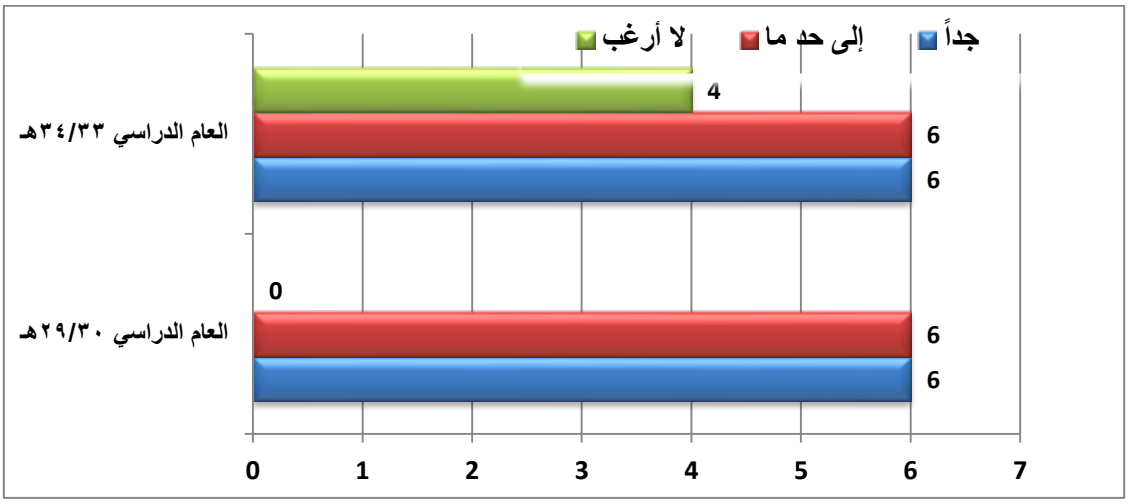
شكل (٨) نتائج الأجوبة على السؤال الثاني عشر